Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من الفعل إلى الفاعل إنما هو في الفاعل الناقص المستكمل بفعله المنتفع به دون الفاعل المفروض غنياً في ذاته .

فلا حكم من العقل أن كل فاعل حتى ما هو غني في ذاته لا جهة نقص فيه حتى يستكمل بشيء فهو يمتنع صدور فعل عنه .

والتكليف وإن كان في نفسه أمراً وضعياً اعتبارياً لا يجري في متنه الأحكام الحقيقية إلا أنه في المكلفين واسطة ترتبط بها الكمالات اللاحقة الحقيقية بسابقتها فهي وصلة بين حقيقتين:

توضيح ذلك ملخصاً: أنّا لسنا نشك عن المشاهدة المتكررة والبرهان أن ما بين ايدينا من الأنواع الموجودة التي نسميها بما فيها النظام الجاري عالماً مادياً واقعة تحت الحركة التي ترسم لكل منها بقاء بحسب حاله ، ووجوداً ممتداً يبتدي من حالة النقص وينتهي إلى حالة الكمال ، وبين أجزاء هذا الامتداد الوجودي المسمى بالبقاء ارتباطاً وجودياً حقيقياً يؤدي به كل سابق الى لاحقه ، ويتوجه به النوع من منزله من هاتيك المنازل إلى ما يليه بل هو قصد من أول حين يشرع في الحركة آخر مرحلة من شأن حركته أن ينتهي اليه .

فالحبة من القمح من أول ما تنشق للنمو قاصدة نحو شجرة الحنطة الكاملة نشوء وعليها سنابلها ، والنطفة من الحيوان متوجهة الى فرد كامل من نوعه واجد لجميع كمالاته النوعية وهكذا ، وليس النوع الإنساني بمستثنى من هذه الكلية البتة فهو أيضاً من أول ما يأخذ فرد منه في التكون عازم نحو غايته متوجه الى مرتبة انسان كامل واجد لحقيقة سعادته سواء بلغ في مسير حياته الى ذلك المبلغ أم حالت دونه الموانع .

والأنسان لما اضطر بحسب سنخ وجوده إلى أن يعيش عيشة اجتماعية ، والعيشة الاجتماعية إنما تتحقق تحت قوانين وسنن جارية